

الباب السابع

إيران وأفريقيا

لقد شكلت القارة الأفريقية على الدوام محط صراع محموم بين القوى الدولية العظمى، ومسرحاً لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة، فمنذ قرون عديدة والقارة السمرعاء تتعرض لمختلف أنواع الاستعباد والاستغلال والنهب، على الرغم من أفول نجم القوى الاستعمارية التقليدية وبروز قوى صاعدة جديدة تتحدث نظرياً على الأقل، عن الحريات وحقوق الإنسان ومحاربة العبودية والاتجار بالبشر وسواها وأفريقيا باتت المنطقة الرخوة في الأمن العربي، حيث حضور إسرائيلي ووجود إيراني وتنافس أمريكي صيني فرنسي، وحضور هندي روسي، وباتت آثار وجوده تنعكس على أمن المنطقة ويشكل هاجساً أمنياً لها، في ظل نظام سياسي عربي مهلهل تحاول أعمدة التوازن فيه إحيائه من جديد، لكن ذلك يحتاج إلى وقت وإلى استراتيجيات.

وبدأ خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي، نمط جديد من الصراع على أفريقيا، حيث دخلت الصين حلبة بقوة، إلى جانب الولايات المتحدة وحليفاتها إسرائيل، فضلاً عن القوى الأوروبية التقليدية، إضافة إلى إيران، بوصفها قوة صاعدة إقليمياً، الأمر الذي يشي بدخول هذه القارة مرحلة جديدة، تتحول فيها إلى نقطة جذب ومسرح عمليات وساحة صراع على النفوذ والنفط والثروات بين القوى الدولية والقوى الإقليمية الساعية إلى الاستحواذ على القسم الأعظم من الموارد

والثروات الأفريقية، بذهبها وماسها ونفطها وموقعها الجغرافي، فيما يضرب الجوع والفقر والمرض قطاعات واسعة من شعوبها ومنذ الثورة الإيرانية ، تحاول إيران مد النفوذ الشيعي خارج أراضيها ، وان تغيرت أساليبها لتحقيق ذلك ، من الشكل الصريح لنموذج تصدير الثورة ، إلى التغلغل في صورة منظمات خيرية ، ومؤسسات اجتماعية ، مروراً بالكتب والمنشورات ، حيث سعت لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى ، وفي مجالات متعددة حيث تتوافر إمكانية رصد حقيقة تنامي المخاوف من تزايد المد الشيعي في أفريقيا ، وما يحمله من توسع للنفوذ الإيراني في القارة السمراء .

وينطوي ما أفاد به موقع عصر إيران الإلكتروني عن موقع شيعة نيوز ، على أن الاتجاه نحو التشيع في نمو متزايد في دول غرب أفريقيا ، حيث يصل عدد الشيعة حالياً في هذا الجزء من القارة السمراء ، إلى نحو ٧ ملايين فرد ، بعد أن كان وجودهم محدوداً للغاية في هذه المنطقة ويدل ذلك على أن حركة التشيع في عموم القارة قد بدأت تأخذ شكلاً متزايداً خلال السنوات العشر الماضية ، بصورة مرحلية وممنهجة ، وعبر آليات ووسائل متنوعة ومتعددة ، وارتبطت في أحيان كثيرة بدوافع سياسية ، وليست دينية ، وكثمرة حصاد خمس سنوات

من المساعي الحثيثة لتعزيز الوجود الاستراتيجي، والاقتصادي، والاستثماري الإيراني في هذه القارة، في سياق التوجهات الرئيسة للسياسة الخارجية الإيرانية، وطبيعة التوجه الاستراتيجي الإيراني صوب بناء تحالفات إقليمية ودولية، تشمل معظم مناطق العالم غير الغربي، في آسيا وأفريقيا ويمكن رصد أن مجمع أهل البيت الذي يتبع المرشد الأعلى لإيران، يقوم بالإشراف على عملية الإحصاء العددي للشيعية في العالم وفي القارة الأفريقية كما تلعب المؤسسات الدينية دوراً هاماً في عملية التشيع، منها على سبيل المثال، مجمع شباب أهل البيت في كينيا ووفقاً لزعيم الشيعة في جزر القمر، محمود عبد الله إبراهيم الذي تحول من المذهب السني إلى الشيعي عام ٢٠٠٤، أن الاتجاه نحو التشيع لدى أبناء جزر القمر أخذ في التنامي، بدليل أنه حتى عام ٢٠٠٦، بداية التبليغ للتشيع، لم يكن هناك أي شخص ينتمي للتشيع، أصبحوا ١٠٠ حتى عام ٢٠٠٨.

بل إن جزر القمر غدت ذات وضع خاص في العلاقات الإيرانية - الأفريقية، فالرئيس عبد الله سامبي، قد درس في إيران، وتأثر بنموذجها الثوري، إلى حد أن البعض أطلق عليه لقب آية الله وفي غينيا بيساو، وهي من دول غرب القارة، بلغ عدد المسلمين فيها ٦٨٠ ألف نسمة، بينهم أقل من ٦٨٠٠ شيعي، أي أقل من نسبة ١ % وتتراوح نسبة الشيعة في كل من زامبيا، وليسوتو، وسوازيلاند،

وسيشل ، والرأس الأخضر ، ما بين ١ - ٢ ٪

ولم يعد كافياً فقط ، إبداء المخاوف ، من جانب بعض الدوائر ، من ظاهرة الاختراق الشيعي في أفريقيا ، أو ما يستغرق فيه الإعلام العربي في تكرار مقولات ودعاوى الاختراق الأجنبي ، والتمدد الإيراني ، دون حركة ايجابية مؤثرة ، ومدروسة مضادة للتعامل مع هذه المسألة ، خاصة مع غياب النفوذ ، والفعل العربي المؤثر في القارة السمراء وفي الوقت الذي تقتصر زيارات كثير من الحكام العرب على عواصم أوروبا وأمريكا فإنهم تركوا أطراف نظامهم الإقليمي ساحة لتنافس المتنافسين من الجيران والأجانب ، فعل سبيل المثال لا الحصر ، فإن جزر القمر ، العضو في جامعة الدول العربية ، لا يوجد في عاصمتها وروني ، سوى سفارة عربية واحدة في الوقت الذي حرص الرئيس الإيراني ، أحمدني نجاد ، على زيارة هذا البلد ، ويبرز التساؤل حول كم من الحكام العرب قد فعل ذلك بالمثل ؟!

نبذة عن تاريخ العلاقة بين إيران ودول أفريقيا

ارتبطت إيران بأفريقيا منذ ما يزيد عن ٢٥٠٠ سنة أما عن العلاقات الإيرانية الأفريقية قبل قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فلم يكن لدى الأنظمة الملكية الإيرانية علاقات واسعة مع الدول الأفريقية بسبب وقوفها بجانب القوى المسيطرة في العالم، وكانت جنوب أفريقيا فقط

على علاقة طيبة بالنظام البهلوي نظراً لما تتمتع به من مواصفات وسمات خاصة وفي هذه الحقبة كان لإيران مكاتب تمثيل سياسي في تسع دول من دول هذه القارة فقط وبعد نجاح الثورة تغيرت السياسة الخارجية لإيران، وحازت إقامة علاقات مع الدول غير المنحازة والدول النامية خاصة في القارة الأفريقية على الأولوية وكانت أول خطوة تتخذها الحكومة الإسلامية في إيران هي قطع كافة العلاقات السياسية والإقتصادية، وخاصة تصدير البترول، مع جنوب أفريقيا ؛ وفتح مكتب تمثيل سياسي لسواپو في إطار تأييد نضال الشعوب الأفريقية ضد العنصرية.

وبدأت إيران كذلك في تقديم المساعدات إلى دول المواجهة والتنظيمات والمؤسسات المناضلة مثل المؤتمر الوطني الأفريقي ANC ومؤتمر بان أفريكان PAC ونشطت مكاتب التمثيل الدبلوماسي الإيرانية في دول المواجهة، ومن جملة هذه الدول زيمبابوي، وموزمبيق، وتنزانيا، وناميبيا، وزامبيا وكان سفر الخميني آنذاك إلى دول أنجولا وتنزانيا وموزمبيق وزيمبابوي نقطة تحول في تاريخ العلاقات الإيرانية الأفريقية وفي العقد الأول من نجاح الثورة، أصبح لدى الجمهورية الإيرانية ستة وعشرون مكتباً للتمثيل الدبلوماسي في دول أفريقية مختلفة، مهمتها العمل على تنمية أوجه التعاون السياسي والإقتصادي الثنائي المتبادل وقد قل عدد هذه المكاتب في السنوات الأخيرة ليصل إلى أقل من عشرين

مكتباً وأدى إنهيار الإتحاد السوفيتي وظهور تحولات عميقة نتيجة له إلى إهتمام الدول الصناعية بأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وتقليص مساعداتها لأفريقيا، ولم تبقى هذه المسألة خافية على الدول الأفريقية كواقع، مما أدى إلى تمهيد سبل التعاون الجنوبي الجنوبي أكثر من ذي قبل ولكي تحقق الجمهورية الإسلامية أهداف أوجه التعاون هذه بشكل إيجابي عن طريق التوسع في العلاقات مع الدول الأفريقية قامت بالإستفادة من إمكانياتها وقدراتها، وعن طريق التعاون المتبادل بتأمين القسم الأساسي من إحتياجات الجانبين، وتحقيق أهداف أوجه التعاون الجنوبي الجنوبي ومن البديهي أن تقوية العلاقات الإقتصادية تؤدي إلى تقوية العلاقات السياسية والثقافية والدولية، وقد ضاعف هذا الجانب من أهمية تنمية التعاون مع القارة الأفريقية

الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية

يمكن القول بأن هذا الاهتمام يعود إلى عقود الستينات ، والسبعينات، من القرن الفائت ، حيث بدأت طهران أثناء حكم الشاه ، وعقب استقلال الدول الأفريقية ، في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول القارة وبعد قيام الثورة الإيرانية ، وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران ، تراجعت في السنوات التالية للثورة العلاقات الإيرانية الأفريقية ، نتيجة الاضطرابات التي أعقبت الثورة ، وانشغال الجمهورية الإيرانية في حربها مع العراق

، ثم مع بداية التسعينات ، شهدت عودة الاهتمام الإيراني مرة أخرى كما برز الحرص الإيراني على تشكيل لجنة أفريقيا في وزارة الخارجية الإيرانية ، كخطوة هامة في مسار تحقيق الأهداف المنشودة ومما له صلة ، تتبدى دلالة جولة الرئيس الإيراني السابق، محمد خاتمي لسبع دول أفريقية ، في يناير ٢٠٠٥ ، زار خلالها كلاً من نيجيريا والسنغال وسيراليون ومالي وبنين وزيمبابوي وأوغندا ، على رأس وفد رفيع المستوى ، ضم وزراء الخارجية والصناعة والمناجم والتجارة والتعاون ، والتي كانت المنعطف الأبرز في التعاون الثنائي بين إيران وأفريقيا ، وتحسين العلاقات بين الطرفين وتنميتها ، ووضعها في مسارها الطبيعي ، وتعزيز القواسم المشتركة لمواجهة المتغيرات ، والتحديات الإقليمية والدولية ، خاصة مع تزايد الإدراك الإيراني لحقيقة أن القارة السمراء تمثل لها بوابة الخروج الحر نحو العالم عبر المياه الدولية ، وتوفر لها في الوقت ذاته محطات تجارية ، وغير تجارية على المحيطين الهندي ، والأطلسي في موازاة ذلك ، وفي الفترة التي أعقبت قيام الثورة الإسلامية ، يمكن رصد أنه إلى جانب الأسباب ، والمحددات الدينية والمذهبية ، هناك أهداف أخرى ، تتمثل في أنه بسبب تخطي إيران في سياستها الخارجية عن حالة الانعزال ، والتمرد على التبعية ، غدت تتبنى عدداً من الأهداف والأدوار ، في سياستها الخارجية للحفاظ على سيادتها وأمنها ، في مواجهة التحديات الخارجية ومن منطلق القناعة

بحقيقة أنها أصبحت قوة إقليمية لا يستهان بها ، نجدها تارة تسعى للقيام بدور المدافع عن العقيدة ، وتارة أخرى تقود المعسكر الرفض لهيمنة القوى العظمى ، ومرات تنشط في إقليمها ، وجوارها الجغرافي لإثبات وجودها وفي كل الحالات ، فقد كانت تعتبر نفسها قاعدة الانطلاق للثورة الإسلامية العالمية ، كما تشعبت المصالح الإيرانية ، وأبعاد تداخلها ، وربما تصادمت مع مصالح العديد من القوى الأخرى وبالتخصيص على القارة السمراء ، تبدت الرغبة الإيرانية في كسب تأييد الدول الأفريقية للمواقف الإيرانية ، لاسيما أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية ، والسعى للعب دور يتجاوز الإطار القومي ، بل الإقليمي الأمر الذي يساعدها على امتلاك العديد من الأدوات ، التي تتيح لها المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة ، والملحة عبر بناء عدة محاور ، تؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى وإيران في أفريقيا أهداف اقتصادية لا تخفي على أحد ، من بين ذلك الحفاظ عبر علاقات طهران بالدول الأفريقية النفطية ، ذات الثقل النفطي على أسعار النفط ، وتفعيل منظمة أوبك لتعبر قراراتها عن الدول المنتجة وليس المستهلكة فقط ، كما لإيران في الوقت ذاته رغبة في الانفتاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأفريقية إليها، وتعزيز التبادل التجاري، والاتفاق على التنسيق في استكشاف الموارد الاقتصادية ، في ظل احتفاظ القارة الأفريقية باحتياجات ضخمة من المواد الخام الطبيعية ، كما أن القارة

سوق موازية لتسويق المنتجات الإيرانية وتشير التقديرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران والدول الأفريقية يصل إلى حوالي ٦٠٠ مليون دولار سنوياً ، ومرشح للارتفاع خلال السنوات القادمة وتسعى إيران لإقامة بعض التكتلات ، مثل التكتل الأفريقي الآسيوي وإذا كانت أفريقيا ككل ، باتت محوراً للاهتمام الإيراني ، فإن لكل دولة أفريقية ، على حدة ، خصوصيتها لدى طهران فنيجيريا ، في غرب أفريقيا ، تمثل إحدى الدول النفطية الكبرى على المستوى العالمي ، ومالي بها جالية شيعية ضخمة ، والسنغال سوق تجارية ، وعاصمة ثقافية ذات تاريخ عريق ، كما أن السودان ، تعد ركيزة الدبلوماسية الإيرانية في المنطقة ، بعد أن توطدت أركان العلاقة بين البلدين في ظل حكم الرئيس عمر البشير ، بسبب الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة ضدتهما ، تحت ذريعة رعايتهما الإرهاب ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، الأمر الذي اقتضى منهما تنسيق المواقف وردود الأفعال كما أن جنوب أفريقيا ، والنيجر ، يظنان مصدراً محتملاً لليورانيوم ، وما يعنيه ذلك للطموحات النووية الإيرانية وعلى سبيل المثال ، سبق لإيران أن وقعت مع كينيا مذكرة تفاهم في مجال الإسكان وبناء المدن ، ودعم الاستثمار ، ومساهمة شركات البناء الإيرانية والكينية لتنمية بناء المباني ، وارتفاع بناء المدن وإنتاج مواد البناء في البلدين ، إلى جانب تبادل المعلومات والتجارب والخبراء في مجال الأبحاث وإنشاء المباني والمدن الجديدة

كما حاولت توظيف العزلة التي يعاني منها الرئيس الكيني ، دولياً لتحقيق أهدافها ، والعمل على نشر المذهب الشيوعي بين مسلمي كينيا ولا شك أن إيران في سعيها لتنمية علاقاتها بالقارة الأفريقية ، خاصة غربها لا تبدأ من فراغ ، فبالإضافة للمصالح المشتركة الآنية بين إيران وأفريقيا ، تتواجد العديد من القواسم المشتركة التي تساعد على نمو العلاقات ، حيث يشكل الإسلام عامل مشترك بين الطرفين ، بالنظر إلى أن القارة الأفريقية تعد مركزاً للإسلام ، فهي القارة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة ، وعليه تسعى إيران إلى دعم علاقاتها ببعض الدول الأفريقية ، عن طريق العضوية المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك المعاناة المشتركة من سيطرة الأجانب وتدخلهم في شئون البلاد ، وكلاهما يواجه في الوقت الحاضر أجنداث خارجية وللدلالة على أن التعاون المشترك لا يبدأ من نقطة الصفر ، فهناك بالفعل تعاون في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والاقتصادية ويمكن رصد رغبة أفريقية واضحة في الاستفادة من الخبرة الإيرانية في قطاع التكنولوجيا والنفط ومجال صيانة معامل تكرير النفط ، بالإضافة إلى الخبرة الإيرانية في مجال الاستكشافات البترولية ، واستغلال الإمكانيات البتروكيمياوية والغاز، وأيضاً الاستفادة من قدرة إيران المتطورة في مجال الدفاع والاستخدامات العسكرية ولهذا فليس من قبيل المبالغة ، ما أكده وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي ، على

هامش قمة الاتحاد الأفريقي ، في فبراير ٢٠٠٧ ، من أن عام ٢٠٠٨ هو عام تنمية العلاقات الإيرانية - الأفريقية .

الأهداف الإيرانية من التوغل في أفريقيا

كما تسعى إستراتيجية إيران في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والدول المجاورة والتي تقع على البحر الأحمر، إلى تحقيق الأهداف الآتية:
أ- ترسيخ نفوذها السياسي كجزء من المحور المعادي للغرب الذي تسعى إلى إنشائه في دول العالم الثالث، فهي تحاول أن تنمو لتقلل من النفوذ الغربي خاصة الأمريكي.

ب- تحقيق مصالحها الاقتصادية في ضوء العقوبات التي تضر إيران في القارات الأخرى.

ت- تصدير الثورة الإسلامية من خلال المؤسسات الإيرانية أو المراكز الثقافية التي تنشر الفكر الشيعي، وتعزيز نفوذها من خلال نشر جهودها في البلاد والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق أفريقيا.

ث- صنع ممرات بحرية وبرية تفود إلى ميادين التنافس ذات الطابع المواجه لإيران في الشرق الأوسط، والتي قد تستخدم لتهريب الأسلحة والعمليات الإرهابية، والدولة المهمة لإيران في هذا الشأن هي السودان.
ج- تأسيس وجود إيراني مادي على الأرض وبحري فعال في البحر

الأحمر - المهم من الناحية الإستراتيجية لإيران - يقود لقناة السويس، لذا تعمل علي تقوية علاقاتها بالدول الأفريقية التي تطل على البحر الأحمر، من بينها السودان وإريتريا وجيبوتي من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى لتقوية علاقاتها البحرية باليمن، ففي يونيو ٢٠٠٩ عقدت اتفاقية تسمح للأساطيل الإيرانية أن ترسو في ميناء عدن كجزء من مهمة إيران في محاربة القراصنة الصوماليين، ومن المتوقع أن تنضم للبوارج الحربية الست الإيرانية المستقرة في المياه الصومالية لحماية السفن التجارية الإيرانية.

التغلغل الإيراني في أفريقيا

دخلت إيران على خط التنافس والصراع على أفريقيا مع صعودها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ولا شك في أن تدافع القوى الإقليمية غير العربية على أفريقيا جاء نتيجة لحالة الضعف والانقسام العربي الراهن، ويشكل تهديداً في البعدين المتوسط والبعيد لنظام الأمن القومي العربي في امتداده الأفريقي واستغلت إيران حالة الضعف الاستراتيجي التي تتسم بها المنطقة العربية وذهبت تبحث عن أدوات جديدة لإحياء أدوارها الإقليمية وتدعيمها، فبدأت بالتوجه نحو البلدان الأفريقية خلال السنوات الأولى للثورة الإيرانية، لكنه كان توجهاً مختلفاً بشكل جذري عن التوجه الحالي، الذي تتبناه حكومة الرئيس أحمدي

نجد، حيث كانت إيران بعد الثورة تنظر إلى أفريقيا باعتبارها قارة المستضعفين والمحتاجين إلى العون والمساعدة، أما اليوم فإن إيران تسعى إلى الحصول على امتيازات وعلاقات اقتصادية وسياسية، وذلك في إطار فكّ العزلة والعقوبات التي تحاول الولايات المتحدة والدول الأوروبية فرضها عليها وقامت إيران بحملة دبلوماسية تجاه أفريقيا منذ عدة سنوات مضت، وتصاعدت بشكل بارز في ظل حكم الرئيس أحمدي نجد، إذ قام عام ٢٠٠٩ كبار المسؤولين الإيرانيين بما يقرب من ٢٠ زيارة لعدد من الدول الأفريقية، وذلك في إطار محاولة كسر الحصار الغربي المفروض عليها، في محاولة لكسب مناطق نفوذ جديدة في القارة الأفريقية وباتت إيران تتمتع بعلاقات وثيقة بكل من موريتانيا، وجامبيا، ونيجيريا، والسودان، والسنغال، حيث تعد كما يقول بعض المراقبين أكبر مصدري سلاح للسودان، ووقعت معه عام ٢٠٠٨ اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين وتصدر إيران نحو أربعة ملايين طن من النفط الخام سنوياً إلى كينيا، إضافة إلى تقديمها منحاً دراسية للكينيين للسفر والتعلم في إيران وليس خافياً البعد النووي في توجه إيران الأفريقي، حيث تسعى إيران إلى الحصول على اليورانيوم من الدول الأفريقية، وهو ما استهدفته زيارة أحمدي نجد لكل من أوغندا وزيمبابوي.

والمؤسف أن الصراع الدولي والإقليمي على أفريقيا يجري في ظل غياب أي دور عربي، مع أن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، ظل على الدوام يشكل جزءاً من الصراع العربي - الإسرائيلي، وجزءاً من نظرية الأمن الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري، ومحاولة اكتساب الشرعية والهيمنة، وتطوير البلدان العربية، خصوصاً مصر، وحرمانها من أي دور داخل القارة الأفريقية، مع أن القارة الأفريقية يمكنها أن تشكل عمقاً استراتيجياً وحيوياً مهماً لبلداننا العربية، نظراً للروابط التاريخية والثقافية والعلاقات الاقتصادية المهمة مع عدد من بلدانها لذلك فإن المطلوب هو تطوير استراتيجية عربية تعيد النظر في علاقات العرب بأفريقيا، وتنهض على المنفعة المشتركة والتنمية الإنسانية ويرى كثير من الخبراء، أن محور الاهتمام بالقارة الأفريقية وبأقاليمها المختلفة، أصبح علامة بارزة في عملية صنع وصياغة السياسة الخارجية الإيرانية ، ويرجع ذلك لتحقيق جملة من الأهداف المتداخلة والمتشابكة، لتأكيد الحضور الإيراني وتنوع وتكامل الأدوات والوسائل المستخدمة لتنفيذ وتجسيد هذه الأهداف، وفي القلب منها ما يسمى بالقوة الناعمة، كما استطاعت إيران توظيف شبكة من التفاعلات غير الرسمية لخدمة مصالحها، تعمل في مختلف أنحاء القارة الأفريقية.

إيران تعرض دول حوض النيل ضد مصر

كشفت مصادر إيرانية النقاب عن مخطط إيراني لتحريض دول حوض النيل ضد مصر، وذلك من خلال إنكاء الخلافات القائمة بينهم على مياه النهر ونقلت صحيفة السياسة عن المصادر التي وصفتها بشديدة الخصوصية أن النظام الإيراني انتهى خلال شهر مارس الماضي، من إعداد تقرير مفصل حول الخلاف الذي بدأ ينشب بين مصر ودول حوض النيل، بشأن تقاسم مياه النهر، وإمكانية استغلال هذه الخلافات لتثبيت أقدام طهران في الدول الأفريقية التي تعتبر الساحة الخلفية لمصر.

وأوضحت المصادر أن التقرير الذي أعده خبراء إيرانيون في مجال المياه والعلاقات الدولية والقضاء الدولي، تطرق إلى موضوع تقاسم المياه بين دول حوض النيل الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٢٩ والاتفاق المرفق به عام ١٩٥٩ المعروفين باسم Nile Treaty واللذين تم التوقيع عليهما بين بريطانيا التي كانت منتدبة على عدد من الدول الأفريقية وبين مصر، وما زال حتى اليوم ملزمين لأثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو، ويعطيان لمصر الحق في استغلال ٦٥ % من مياه نهر النيل، كما يعطيها حق النقد على أي استخدام لمياه النهر، قد يؤثر سلباً على الكمية التي تصلها منه .

واتخذت طهران قراراً بفتح ساحة أفريقيا وتخصيص موارد مادية وسياسية، للضغط على دول حوض النيل التسعة، لفتح اتفاق عام ١٩٢٩ والمطالبة بتعديله، بحيث يعطي لهذه الدول حصة أكبر مما أعطاه لها هذا الاتفاق حتى الآن.

والحجة الرئيسية التي يعمل الإيرانيون على طرحها في هذا المجال، أن مياه الأنهار التي ترشد نهر النيل تعتبر موارد طبيعية وللدول حق تملكها واستغلالها وبيعها للآخرين وتوقع التقرير الإيراني أن تواجه مصر في عام ٢٠١٧ أزمة مياه، حيث لن تملك ما يزيد على ٧١ مليار متر مكعب من المياه، فيما ستبلغ احتياجاتها ٨٦ مليار متر مكعب وإيران تنسق نشاطها في أفريقيا مع كبار المسؤولين السودانيين الذين تعتبرهم طهران حلفاءها الرئيسيين في القارة السمراء وموطئ قدم ثابت لها تتمكن من خلاله من تنفيذ مآربها هناك وتحاول بشتى الطرق، إخراج القاهرة عن طريق تصويرها كالمستفيدة الوحيدة من مياه النيل وتذكي من وراء الكواليس الحملة الإعلامية التي تطعن في أحقية مصر في مياه النيل وتدعي أحقية باقي دول الحوض في الحصول على حصتها من هذه المياه ويحاول النظام الإيراني تسويق دعاية رخيصة حول قيام مصر ببيع مياه النيل لإسرائيل وكشف خبراء مهتمون بالشأن الإسرائيلي والإيراني، أن كلاً من إيران وإسرائيل يستخدمان نفس وسائل الاختراق في الدول الأفريقية عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية رغم اختلاف

دوافع كلا الدولتين .

ويرى الدكتور عماد جاد رئيس تحرير مختارات إسرائيلية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أن المساعدات الخارجية التي تقدمها بعض الدول في صورة منح ليست سوى أداة من أدوات السياسة لتلك الدول وقال السفير أحمد حجاج الأمين العام للجمعية الأفريقية، أنه لاحظ أثناء عمله سفيراً لمصر في كينيا نشاط إيران المتزايد عن طريق بعض المؤسسات الخيرية الإيرانية من خلال تقديم منح للطلاب الكينيين للدراسة في طهران وأن زيارة نائب الرئيس الإيراني برويز داوودي إلى تنزانيا في مايو ٢٠٠٩ جاءت في هذا الإطار، حيث وقع المسؤول الإيراني أربع اتفاقيات مع تنزانيا في مجالي التجارة والزراعة، ووعد المسؤولين هناك بمزيد من الدعم المالي والقضائي، لفتح ملف اتفاقية عام ١٩٢٩ كما اقترح تمويل مشروع لضخ المياه من مصادر النيل، على غرار مشروع بحيرة فيكتوريا الذي تم عام ٢٠٠٤ وكان خبراء إيرانيون قد ذكروا المسؤولين الإيرانيين عشية زيارة داوودي إلى تنزانيا بأن الرئيس التنزاني يوليوس نيريري، كان قد أعلن في عام ١٩٦٤ أن اتفاق ١٩٢٩ لاغ على غرار جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها قبل حصول تنزانيا على استقلالها عام ١٩٦١ غير أنه حينذاك لم يتخذ خطوات عملية على الأرض تدعم إعلانه كما بدأت إيران تعمل على دفع أوغندا لتحريك الفكرة التي طرحتها الأخيرة في عام ٢٠٠٤ لمطالبة

مصر بدفع مقابل مالي للمياه التي تستخدمها، ويعمل محامون إيرانيون متخصصون في القضاء الدولي، على إعداد مذكرة قضائية تدعم الطلب الأوغندي، واقترحوا على المسؤولين هناك رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية، لمطالبة مصر بالتعويض عن الخسائر التي تكبدتها أوغندا جراء اتفاق ١٩٢٩ وسبق أن أكد خبراء على أن التحركات الإيرانية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والتي زادت في الآونة الأخيرة، تهدد أمن مصر.

وقال اللواء أحمد فخر رئيس المركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن التحركات الإيرانية تفرض تحديات على مصر وعلى دول المنطقة حيث أن أفريقيا هي عمق إستراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية وأن هذه التحركات لا تستهدف فقط زيادة نفوذها في القارة، ولكن التأثير على المصالح المصرية، خاصة ما يحدث في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي باعتبارها دولة مظلة على البحر الأحمر ودولة ذات مصالح مائية مع دول منابع النيل وهذا يمثل تحدياً مباشراً للمصالح المصرية والعربية والأمن الإقليمي عامة.

وقال الدكتور عادل سليمان المدير التنفيذي للمركز الدولي للدراسات السياسية والمستقبلية إن الأنشطة الاستخباراتية والعسكرية الإيرانية على حدود العالم العربي تثير القلق الشديد، وأن تلك الأنشطة لم تعد خافية وأن الحضور الإيراني في المنطقة يتزايد، وتتمتع بتسهيلات هامة

في ميناء عصب المطل على باب المندب مع زيادة التعاون مع أريتريا بالإضافة إلى التعاون العسكري بين طهران والخرطوم وإقامة علاقات مع بعض الأطراف المتحاربة في الصومال، ثم أخيراً دعم الحوثيين في منطقة صعدة وشمال اليمن.

وفي كتابة الأمن القومي العربي قال الدكتور حامد ربيع أن إسرائيل تقوم بأبحاث وتجارب حول سلسلة جبال تفصل نهر النيل عن نهر النيجر فإذا أمكن تفجير هذه الجبال بقتيلة هيدروجينية قد يتحول مجري نهر النيل إلى نهر النيجر ويعلق هو علي ذلك فيقول: حتى وإن كانت الفكرة تبدو خيالية لكن ماذا نحن فاعلين لمواجهة هذه الأخطار؟(١)

إيران ومواجهة النفوذ الأمريكي - الاسرائيلي

مثلت منطقة القرن الأفريقي بامتدادها الجيوستراتيجي أهمية بالغة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في إطار الحرب على الإرهاب، وإعادة طرح مشروع القرن الأفريقي الجديد الذي يهدف إلى تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن

١ - نهر النيل أطماع وصراعات - مصدر سابق من ص ١٥٠-١٦٢

تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام، وذلك بإنشاء القاعدة الأمريكية في جيبوتي عام ٢٠٠٢، والتي تضمن السيطرة الإستراتيجية لأمريكا على المنطقة البحرية التي يمر بها ربع إنتاج العالم من النفط، كما أنها قريبة من خط أنابيب النفط السوداني، الذي يمتد من بورسودان في الشرق إلى خط أنابيب تشاد والكاميرون وخليج غينيا في الغرب.

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الأفريقي، وضمان تدفقه إليها دون أية عقبات أو مشاكل، خصوصاً مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط لأسباب داخلية وخارجية، والتنافس الدولي على موارد النفط في أفريقيا، منها التواجد العسكري المباشر في المنطقة، وذلك لتدريب الجيش الأثيوبي، وتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لأثيوبيا، كما توجد في جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية في المنطقة التي توفر قوات التدخل السريع لأية عمليات عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة.

ومن هذا المنطلق، تواجه الولايات المتحدة النفوذ الإيراني المتصاعد في القرن بشكل أساسي وخصوصاً مع السودان والصومال واليمن، حيث ان الوفود الرسمية الإيرانية لا تنقطع عن زيارة العواصم والمدن الأفريقية، لتحقيق العديد من المصالح وكسب أصدقاء جدد لهم إسهامهم في السياسة الدولية بطرق وأساليب ووسائل متعددة وقد طورت إيران

علاقاتها بالسودان الذي اعتبرته بوابة الثورة الإيرانية لتصدير الثورة، فضلا عن استقطابه للتحالف ضد الولايات المتحدة، وبدأ تعزيز العلاقات الإيرانية السودانية منذ عام ١٩٨٥، واكتسب أهمية أكبر لكونه لا يمثل مدخلا للدائرة العربية فحسب، بل أيضا للدائرة الأفريقية، وازداد تطور العلاقات منذ عام ١٩٨٩ بمجيء ثورة الإنقاذ للحكم وقد تم الاتجاه إلى التعاون متعدد الأبعاد الذي تراوح بين الاقتصاد والبعد العسكري والاستراتيجي ويعد النشاط الإيراني في منطقة القرن وفي مناطق أخرى من العالم نتاجاً للدبلوماسية الشرسة التي شنت ضد طهران وتهدف إلى تخفيف الضغوط الغربية والعقوبات الناجمة عنها، وبصورة أعم من أجل مكافحة النظام العالمي الذي تراه إيران على أنه معاد لمصالحها وفي الوقت الراهن فإن علاقة إيران مع بعض الدول ليست بالقوة الكافية للوصول إلى أهدافها وبالتالي لا تمثل قلقاً كبيراً للولايات المتحدة، ونقطة الضعف الحالية لشبكة التحالفات الإيرانية ليست مجرد الانقسامات بين إيران وبين شركائها المستهدفين فقط، ولكن أيضاً بسبب الضغوط الدائمة من الولايات المتحدة.

وتعتبر منطقة القرن الأفريقي مسرحاً استراتيجياً حيوياً لإسرائيل في إدارة صراعاتها وعلاقاتها مع الدول العربية، ويهدف تواجدتها إلى استمرار مصادر النزاع عبر دعم قوى التوتر في كل من الصومال والسودان من خلال إريتريا، ودعم علاقاتها بكل من أثيوبيا وكينيا

واريتريا، ضمن منظومة من المصالح الأمنية والعسكرية، لتأمين تواجدتها الاستراتيجي في المنطقة، الذي يشمل أهدافاً عسكرية في المقام الأول كما كانت مهمته الحصول على الاعتراف الدبلوماسي من جانب الدول الأفريقية، وذلك في إطار سعيها إلى تثبيت وضعها كدولة طبيعية من خلال برامج المساعدات الخارجية، وتطوير التعاون الاقتصادي مع هذه الدول ويأتي ذلك في إطار عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي؛ التي تحقق لها العديد من الأهداف الاستراتيجية، ويأتي في مقدمتها تطويق مصر من خلال السيطرة على النطاق الجغرافي المحيط بها، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر، وتأمين واردات الماس، وصادرات السلاح، وضمان مورد دائم للمواد الخام التي تحتاجها الصناعات الإسرائيلية وفتح جبهة خلفية للصراع تهدد أمن الأمة العربية، وقد أكد بن جوريون على حقيقة هذه الأهداف بقوله إن المساعدات الإسرائيلية للدول الأفريقية تهدف إلى كسر طوق العزلة الاقتصادية والسياسية التي تعيشها إسرائيل، وتمهد الطريق أمام توسيع أسواق التصدير للمنتجات الإسرائيلية، وتأمين فرص عمل لعدد من القوى البشرية الإسرائيلية الفائزة بينما تتعامل إيران في سياستها الخارجية على المنفعة المتبادلة من منطلق براجماتي، حيث ترتبط بعلاقات قوية مع أوغندا التي تربطها علاقات بإسرائيل، كما أن لإيران علاقات مع جيبوتي التي تربطها علاقات بالولايات المتحدة، وتختلف دوافع إيران عن دوافع إسرائيل في

الارتباط بشرق أفريقيا، حيث تأتي الدوافع الإسرائيلية بسبب نشاط الجماعات المتشددة في كينيا و بروز النشاط الإيراني في كل من كينيا وأوغندا، فضلا عن الحرب الأهلية في الصومال وما يتردد بشأن وجود عناصر من القاعدة هناك، وظهور خلافات مصرية سودانية مع دول حوض النيل.

التوغل في السودان

في ظل تحول أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات علي ضوء معطيات الوضع القائم إلى محاولة استكشاف الظروف الدولية، انفتحت إيران على أفريقيا سياسياً وثقافياً واقتصادياً لما لها من إمكانات جعلت الدول الكبرى تتكالب عليها، في محاولة لامتلاك أوراق لكسب المزيد من التأييد الدولي لمواقفها وتبدي إيران اهتماماً متزايداً بتكوين علاقات بدول شرق أفريقيا، خاصة دول القرن الأفريقي على طول ساحل البحر الأحمر خصوصاً السودان، إذ تنظر لشرق أفريقيا بوصفه تربة خصبة لأنشطتها فهو جزء من الإستراتيجية الشاملة لإيران ويخضع لسيطرة قوى رئيسة لها نفوذ في الشرق الأوسط وترى إيران للسودان أهمية خاصة حيث يمكن أن يكون البوابة الخلفية للقارة الأفريقية وقد شهدت العلاقات الإيرانية - السودانية تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وانعكس هذا

التقدم على مجالات التعاون المختلفة ويأتي هذا التطور في إطار السعي إلى تحقيق اختراق إقليمي بينما يسعى السودان إلى جذب مزيد من الدعم لمواقفه خاصة في ظل تعرضه للضغوط الدولية التي انتهت بانفصال الجنوب وتحليل هذه العلاقات في ظل الأحداث الأخيرة المتعلقة بدعم إيران للسودان لمواجهة الضربة الإسرائيلية لمصنع أسلحة اليرموك وتوالي ثورات الربيع العربي وطورت إيران علاقاتها بالسودان الذي اعتبر بوابة تصدير الثورة الإيرانية، وبدأ تعزيز العلاقات الإيرانية السودانية منذ عام ١٩٨٥ حيث اكتسب السودان أهمية كبرى لكونه لا يمثل فقط مدخلاً للدائرة العربية بل أيضاً للدائرة الأفريقية وازداد تطور هذه العلاقات منذ ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩، إذ تم الاتجاه إلى التعاون متعدد المستويات ويرجع تطور العلاقات بين البلدين في عهد الإنقاذ لعدد من الأسباب منها:

- التلاقي الفكري للنظامين، إذ يعتبر السودان من أكثر الدول مواعمة مع السياسة الإيرانية من حيث البعد الديني علي الرغم من الاختلاف المذهبي.

- العزلة الدولية التي واجهت كل من إيران والسودان، إذ يمثل التقارب الإيراني - السوداني نافذة تطل منها الدولتان خارج إطار العزلة الدولية التي فرضت عليهما.

- رغبة البلدين في تعزيز العلاقات بينهما لمواجهة تكهنات النظام

العالمي الجديد.

- ضعف النظام الداخلي لكل منهما ومواجهته للعديد من المشكلات، إذ تواجه إيران تحديات امتلاكها للطاقة النووية ويواجه السودان قضية انتهاك حقوق الإنسان.

- اهتمام إيران بالموقع الجيوسياسي لأفريقيا حيث المسطحات والمعابر المائية، واعتبار أفريقيا بمثابة عمق استراتيجي لها .

- اتجاه إيران نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية خاصة دول القرن الأفريقي باعتبارها ضرورة استراتيجية، ويرجع ذلك إلى التغيرات الهائلة التي لحقت بالخريطة السياسية للمنطقة بعد الغزو العراقي للكويت، حيث انشغلت الدول العربية التي كانت تتمتع ببعض النفوذ السياسي والثقافي على جزء من القارة الأفريقية بإزالة الآثار المترتبة على حرب الخليج الثانية، أو أصبحت قيد المعاناة من نتائجها، فضلاً عن انشغالها بشئونها الداخلية، كما أصبحت أهم تحالفاتها في المنطقة التي تمثلت في سوريا ولبنان أكثر عرضة لإعادة التوازن، وكان السودان بحكم توجهاته الإسلامية، ومعاناته الاقتصادية، وظروف الحرب الأهلية، فضلاً عن عزلته، هو الطرف المناسب لإقامة مثل هذه العلاقة.

- نجاح السياسة الخارجية الإيرانية بحمل الصين وروسيا وكوريا الشمالية على عدم التجاوب مع التحذيرات الأمريكية لوقف تعاونها مع إيران في بناء مفاعلاتها النووية وإمدادها بالصواريخ والغواصات،

وكذلك مساعدتها في إعادة تعمير منشآتها البترولية التي تعرضت للتدمير خلال الحرب مع العراق، ورفض الدول الأوروبية واليابان لسياسة فرض العقوبات أو الغرامات المالية على التعامل التجاري مع إيران في مجال البترول، وهو ما أدى بدوره إلى تشجيع السياسة الإيرانية لتحقيق النجاح أيضا في السودان. (١)

- رغبة السودان في الاستفادة من الخبرات الإيرانية في شتى المجالات، والخروج من عزلتها وعزمها على مواصلة سياساتها الخارجية وذلك بخلق توازن جديد في المنطقة بعد تدهور علاقاته مع المملكة العربية السعودية ومصر، وتعزيز موقفه في حربه مع الجنوب من خلال الحصول على الأسلحة من إيران، وفتح مجالات للتعاون الاقتصادي معها بما يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية في الداخل ويساعد على تنفيذ سياسة السودان تجاه الدول الأفريقية المحيطة بها والرامية إلى خلق حزام متعاون مع الاتجاهات الإسلامية في السودان، أو على الأقل غير مناوئ لها.

وشهدت العلاقات السودانية الإيرانية تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، والذي انعكس على مجالات التعاون المختلفة وذلك علي الرغم

١ - السودان من الانقلاب العسكري إلى المعارضة المسلحة - صلاح سالم زرنوقة- السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٧.

من قضية الديون السودانية والتي مثلت محوراً للتفاعل السلبي بين البلدين.

وظلت العلاقات الإيرانية - السودانية تسير بخطى ثابتة وتمضي في تصاعد مستمر، وإبان حكم الرئيس السابق نميري ثم ساد العلاقات شيء من التوتر وذلك لمساندة السودان العراق في حربه مع إيران، ولكن سرعان ما عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد أن تولى الصادق المهدي الحكم وقام بزيارة للعاصمة الإيرانية طهران، واستمرت بعد ذلك العلاقات في التطور إلى أن زادت الروابط عمقاً ومتانة في عهد الرئيس البشير الذي تبادل الزيارات مع رؤساء إيران علي التوالي.

وجاءت زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في سبتمبر ٢٠١١ التي تعد الثانية إذ سبق وزار البلاد لأول مرة عام ٢٠٠٧ أي بعد عام من زيارة نظيره البشير لإيران، وتناولت الزيارة حينها مسار العلاقات بين البلدين وقضايا المنطقة، لتبرهن علي أن العلاقات الإيرانية - السودانية خطت خطوات كبيرة في المجال السياسي (١) وبدأت في الخرطوم المباحثات الإيرانية - السودانية في مايو ٢٠١٢ برئاسة نافع علي نافع مساعد الرئيس السوداني ونائب رئيس الجمهورية الإيرانية علي سعيد لو، حيث بحث الجانبان سبل تحقيق تطلعات بلديهما في

١ - العلاقات السودانية الإيرانية - سلمى عبدالرازق الأمين ص ٨٥

التطوير والتنمية في مواجهة محاولات الغرب لإعاقة النمو الاقتصادي، وقد وقعا عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار إضافة إلى إبرام اتفاق للتعاون في المجال العلمي والنفط والتعدين والعمل المصرفي بما يصب في مصلحة البلدين، وعقد تعاون بين جمعيتي الهلال الأحمر بالدولتين مع وجود بند يتيح استيراد الأدوية من إيران وفي إطار اللجنة الوزارية المشتركة التي عقدت في الخرطوم تم التوقيع على مذكرة تفاهم بتبادل الاستثمار في مجال المنتجات البترولية، وتم الاتفاق بين شركة بتروباص الإيرانية وشركة سودابت السودانية للاستثمار في بعض المربعات البترولية في الفترة القادمة، وهناك عدد من التعاقدات الحكومية مع عدد من الشركات الإيرانية في مجال إمداد المياه وتنقيتها والتحكم الإلكتروني لكهرباء الخرطوم، بجانب تطوير مشروع مياه الشرب بدارفور، كما أن هناك عدة تبادلات تجارية بين العديد من شركات البلدين خاصة في مجال مكيفات الهواء والأسفلت والزيوت، ولعل مشروع إنشاء المركز التجاري الإيراني بالخرطوم أهم المشروعات التي قد تؤدي إلى تطوير العلاقات التجارية بينهما، كما انه سيتيح إقامة معرض للمنتجات الإيرانية في السودان وفي مجال العلاقات العسكرية وقعت إيران والسودان عدة اتفاقات في الآونة الأخيرة في المجال العسكري بهدف ترسيخ التعاون بينهما، والذي تضمن مساعدة إيران للسودان عسكرياً والمساهمة في تحول الجيش السوداني من استخدام

السلاح الروسي والصيني لاستخدام السلاح والذخيرة الإيرانية، وتم الاتفاق على أن تقوم إيران بمنح تخفيضات تصل إلى ٥٠% على مبيعات السلاح الإيراني للسودان، وأن تقوم إيران بمساعدة السودان في بناء قاعدة صناعية عسكرية، لإنتاج السلاح الإيراني الذي تحتاجه الخرطوم.

ونظراً لأهمية السودان الاستراتيجية قامت إيران بمواجهة النفوذ الأمريكي فيه، وذلك بتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بالسودان الذي اعتبرته بوابة الثورة الإيرانية لتصدير الثورة حيث انتقدت إيران في عام ٢٠٠٩ مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية للقبض على الرئيس السوداني عمر البشير ووصفتها بأنها ظلم وتحركها اعتبارات سياسية، وفي المقابل دعم الرئيس السوداني حق إيران في امتلاك الطاقة النووية، وفي مارس ٢٠٠٩ وبعد وقت قصير من دفاع إيران عن عمر البشير؛ قام رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني بزيارة السودان والتقى بالبشير (١) وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين واستطاع المركز الثقافي الإيراني بالخرطوم من خلال الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي وفرتها الاتفاقيات الموقعة بين البلدين للأنظمة والأعراف الدبلوماسية بين

١ - نشاط إيران في شرق أفريقيا- قراءات أفريقية ع ٥ يونيو ٢٠١٠، ص ١٠٧.

الدول، إدخال ٨ ملايين نسخة من الكتب المختلفة، وقد نشرت منها كميات ووزعت على الطلاب والمعاهد الدينية بالسودان كما تم التبادل الثقافي بين الشعبين من خلال المشاركة في المنتديات والأنشطة الثقافية ، وتبادل الوثائق وبحث سبل التعاون بين دار الوثائق القومية السودانية والمؤسسات ذات الصلة في إيران خاصة في مجال التدريب وتبادل الخبرات في العمل الوثائقي وحفظ وإدارة الوثائق وصيانتها وتبادل صور الوثائق التي تتعلق بكل من إيران والسودان والمحافظة لدى كل طرف (١) ويمكن القول أنه بالرغم من البعد الجغرافي بين إيران والسودان، والديون الإيرانية على السودان فإن البلدين قربت بينهما الضغوط الأمريكية مثلما قربت بين إيران ودول أمريكا اللاتينية .

الغياب العربي سبب تصاعد نفوذ إيران (٢)

يأتي التوجه الإيراني نحو أفريقيا، خاصة في منطقة القرن الأفريقي، في سياق التحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، فهو محاولة

١ - التقارب الإيراني - السوداني: الأهداف والتداعيات- صلاح خليل ، مختارات إيرانية،

مايو ٢٠١١ ٢ - موقع مختارات إيرانية - عن مقال بقلم: نجلاء مرعي - بتصرف

من مجرد مواجهة الظروف المحلية الطارئة، وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم، إلى محاولة للتعرف على المناخ الدولي المحيط، وتهيبته بما يحقق أكبر قدر ممكن من المصالح الإيرانية، التي في مقدمتها الحيولة دون ترك الساحة للهيمنة الأمريكية.

ويتناغم هذا التوجه مع التكالب والتنافس بين القوى الدولية، لاسيما الإقليمية بين إيران وإسرائيل، في منطقة القرن الأفريقي الذي أنتقل إلي حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى عليها، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط وألوية تأمين إمدادات الطاقة التي تعتبر واحداً من الاعتبارات الرئيسية التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي ، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي في امتداده الإفريقي والذي يبشر بإعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي وينذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي العربي.

توغل إيران في أفريقيا مخطط لتقويض الأمن العربي

لا تتوقف إيران عن البحث عن مناطق رخوه في العالم لتوسيع دائرة طموحها في نشر المذهب الشيوعي وهي الآن تحرز تقدماً بارزاً في الساحة الأفريقية شرقاً وغرباً وشمالاً، وهذا التحرك الإيراني يأتي في

ظل غياب كامل لإستراتيجية عربية وإسلامية موحدة لمواجهة الخطر الشيعي الذي بات يدك حصون القاره السوداء لتقويض الأمن العربي.

والمأمل في المشهد الأفريقي لا يفوته ملاحظة إنطلاق إيران في رؤيتها لأفريقيا من كونها إمتداد إستراتيجي عربي هام من ناحية ومن ناحية أخرى متنفسا لعلاقاتها الدولية خارج نطاق الحصار المفروض كعقوبات دوليه بسبب مشروعها النووى الطموح بينما آلتها في التواجد والإنتشار في أفريقيا تتخذ من مخطط التشيع ونشر مذهب آل البيت ذريعة لتصدير مشروعها المذهبي والبحرين اليوم تتصدى للبحث في أبعاد التوغل الشيعي الإيراني وأهدافه ومظاهره وتداعياته وهناك رقم مخيف يدلنا على أعداد الشيعة أو من تم تشيعهم في القاره السمراء ففي غرب أفريقيا وصل إلي نحو ٧ ملايين شخص، بعد أن كان وجودهم محدوداً للغاية في هذه المنطقة من العالم وهذا الرقم صادر عن مجمع آل البيت التابع للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران والذي ينوط به عملية الإحصاء العددي للشيعة في العالم مشيرة إلى أنه للأسف لاتوجد أية جهة أفريقية أو جهاز تعداد سكانى فى الدول الأفريقية أعدت إحصاءاً واضحاً لمن تم تشيعهم بالفعل.

إن الشخصية الأفريقية شخصية سهلة القيادة، تقبل كل شيء وأي فكرة إذا ما وُجد الداعي لها ، فضلاً عن طبيعته الأفريقية القاسية خاصة

أصحاب العقائد الطبيعية في جنوب وغرب القارة التي تتناسب مع طبيعة الطقوس الشيوعية التي تتضمن عمليات تعذيب قاسية للذات، بينما ينفذ الشيعة إلى الشمال الأفريقي عبر التصوف المنتشر هناك والذي يشترك في كثير من المفاهيم مع المذهب الشيوعي.

الدكتور محمود أبو العينين أستاذ العلاقات الدولية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية يعتبر أن أهم الأهداف الإيرانية هو ضرب المصالح العربية في العمق الأفريقي، بالإضافة إلى محاولة اختراق النظم الأمنية والإقليمية بالقرن الأفريقي، وبدلاً من أن تكون الدول العربية محاصرة لإسرائيل وإيران في حالة نشوب حرب، يصبح العالم العربي محاصراً من قبل إسرائيل وإيران من خلال التحكم في الممرات المائية (مضيق هرمز، مضيق باب المندب)، فضلاً عن الأطماع الغربية في السيطرة على هذه الممرات لسهولة الوصول لمناطق الصراع في الشرق الأوسط.

وهناك هدف آخر للسياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا هو إشعال وتفجير الخلاف بين دول المنبع (أثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، والكونغو) ودول المصب مصر والسودان وإقامة علاقات إستراتيجية مع دول المنبع وذلك للضغط على مصر والسودان وتهديد الأمن المائي لهما.

وتمارس إيران سياسة شد الأطراف التي تهدف إلى تفجير أطراف النظام الإقليمي العربي في أفريقيا، والعمل على خلق بذور العداء بين

الشعوب العربية والأفريقية بدعاوى دينية وعرقية وثقافية ويعمل دأيم من شبانة الباحث المتخصص في معهد الدراسات والبحوث الأفريقية بالقاهرة السبب وراء حرص إيران على الزحف نحو أفريقيا بالمطامع الإيرانية في مقدرات القارة أرض الكنوز الدفينة من خلال الاستثمار والهيمنة حيث أن أفريقيا بها مخزون قابل للاستخراج من النفط الخام والغاز والفحم يثير شهية أي دولة لديها نية في لعب دور إقليمي ودولي يقدر بنحو ١٤.٥ تريليون دولار بينما يقدر مخزون اليوانيوم في القارة السوداء بـ ١.٧ تريليون دولار، فضلا عن الثروة الكامنة في قطاعات مثل: الزراعة والسياحة والمياه.

والآن بات من الملح والضروري تطوير استراتيجية عربية تعيد النظر في علاقات العرب بأفريقيا، وتنهض على المنفعة المشتركة والتنمية الإنسانية وإغلاق الباب الأفريقي في وجهه الوجود الإيراني والإسرائيلي.